

Distr.: General
1 September 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

دور مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام**

موجز

طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٣ من قرارها ١٦٩/٦٣ بشأن دور مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار. ويشمل هذا التقرير الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ويتضمن معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل إنشاء مؤسسات لأمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان تتمتع بالاستقلالية والإدارة الذاتية، وتعزيز ما هو قائم، والتدابير التي

* A/65/150.

** تأخر تقديم هذه الوثيقة لأن موضوع هذا التقرير يعرض مجال عمل جديدا لقسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية. ولذلك، استدعى الأمر إجراء المزيد من الأبحاث لإدراج آخر المعلومات.



اتخذتها الحكومات في ذلك الصدد؛ والدعم المقدم إلى تلك المؤسسات على الصعيدين الدولي والإقليمي؛ والمساعدة التقنية المقدمة إلى مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وإلى الوكالات والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة وبشأنها؛ والتعاون بين تلك المؤسسات والآليات الإقليمية والدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وترد أيضاً في هذا التقرير معلومات تتعلق بأعمال مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في ما يتصل بقضايا مواضيعية محددة.

ويُستكمل هذا التقرير تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (A/64/320) وتقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان والمؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (A/HRC/13/44).

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - الدعم الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان
٦	ألف - الخدمات الاستشارية التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
١٥	باء - الدعم المقدم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى المبادرات الإقليمية لمؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان
١٨	جيم - لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
٢١	ثالثا - التعاون بين مفوضية حقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم والوسطاء
٢١	ألف - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢١	باء - المعهد الدولي لأمناء المظالم
٢١	جيم - الاتحاد الأيبيري الأمريكي لأمناء المظالم
٢٢	دال - رابطة أمناء المظالم بدول البحر الأبيض المتوسط
٢٢	هاء - منتدى الكومنولث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
٢٣	رابعا - الدعم المقدم من المفوضية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن المسائل المواضيعية
٢٣	خامسا - الاستنتاجات

المرفق

٢٥	مخطط مركز المؤسسات الوطنية المعتمدة من لجنة التنسيق الدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مركز الاعتماد اعتبارا من حزيران/ يونيو ٢٠١٠
----	--

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ١٦٩/٦٣ بشأن دور مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

٢ - وذكرت الجمعية العامة في القرار ١٦٩/٦٣ بالمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)؛ ونظرت في دور مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز الحكم الرشيد في الإدارات العامة، وفي تعزيز توفير الخدمات العامة، وكذلك في المساهمة في الأعمال الفعال لسيادة القانون واحترام مبادئ العدالة والمساواة؛ وأكدت على الدور المهم الذي تضطلع به المؤسسات في إسداء المشورة للحكومات في ما يتعلق بمواءمة التشريعات والممارسات الوطنية مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وشجعت الجمعية الدول الأعضاء على النظر في إنشاء مؤسسات مستقلة لأمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان أو تعزيز ما هو قائم منها، ووضع آليات للتعاون بينها، حسب الاقتضاء، لتنسيق عملها وتعزيز منجزاتها. وشجعت أيضاً الدول الأعضاء على تنظيم حملات اتصال لزيادة الوعي العام بأهمية دور مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان؛ والنظر بجدية في تنفيذ توصيات تلك المؤسسات ومقترحاتها بهدف البت في مطالبات أصحاب الشكاوى، بما يتسق مع مبادئ العدالة والمساواة وسيادة القانون.

٣ - وعلاوة على ذلك، أكدت الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٦٤ على أهمية الإدارة الذاتية لمؤسسات أمناء المظالم واستقلاليتها، وشجعت أيضاً على زيادة التعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والجمعيات الإقليمية والدولية لأمناء المظالم، وشجعت أيضاً مؤسسات أمناء المظالم على الاستفادة بكثرة من المعايير الواردة في الصكوك الدولية ومبادئ باريس من أجل تعزيز استقلاليتها وزيادة قدرتها على العمل كآليات وطنية لحماية حقوق الإنسان. كما شجعت الجمعية العامة المؤسسات الوطنية، بما فيها مؤسسات أمناء المظالم، على أن تسعى للحصول على مركز الاعتماد عن طريق لجنة التنسيق الدولية.

ثانياً - الدعم الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان

٤ - مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان شريك هام لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وحين تتمتع هذه المؤسسات بالإدارة الذاتية والاستقلالية، يكون لها دور حاسم تؤديه في التنفيذ الفعال لمعايير حقوق الإنسان الدولية على الصعيد الوطني. وتهدف مشاركة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في العمل على الصعيد القطري إلى تعزيز النظم الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك عن طريق تلك المؤسسات.

٥ - ولذلك، تعطي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أولوية عالية لإنشاء وتعزيز مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان مع المراعاة الواجبة لمبادئ باريس. ويقوم قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية، بالتعاون الوثيق مع الأقسام الجغرافية التابعة لشعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني، وكذلك مع الشعب والكيانات الأخرى ذات الصلة التي لها حضور ميداني التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتنسيق الجهود التي تبذلها المفوضية لإنشاء مؤسسات وطنية معنية بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وتعزيزها. وبالشراكة مع الوكالات والصناديق والبرامج والأفرقة القطرية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، يقدم قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية الدعم إلى تلك المؤسسات بما في ذلك عن طريق مشاريع التعاون التقني وبناء القدرات.

٦ - ولكفالة إنشاء مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، وكفالة عملها كجهات فعالة وذات مصداقية لضمان حقوق الإنسان على الصعيد القطري، تقدم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المساعدة القانونية والتقنية إلى الأطراف المؤثرة الوطنية ذات الصلة؛ ولجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ولجنتها الفرعية المعنية بالاعتماد، وإلى هيئات تنسيق الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجمعيات الإقليمية والدولية لأمناء المظالم. وتساعد المفوضية مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان على معالجة الشواغل الأساسية لحقوق الإنسان بشكل نشط، والإسهام في سيادة القانون، ومكافحة الإفلات من العقاب، والمساهمة في إنشاء آليات العدالة الانتقالية، وإقامة الشراكات مع الأطراف المؤثرة الوطنية الأخرى والمجتمع المدني. وقدمت المفوضية أيضاً الدعم إلى تلك المؤسسات لتوسيع نطاق ما تقوم به من توعية على الصعيد

الدولي، بما في ذلك عن طريق تشجيع مشاركتها في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفي الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان.

٧ - وفي عام ٢٠٠٨، استحدثت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برنامج زمالات يُختار عن طريقه موظفون من مكاتب مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان الحاصلة على "اعتماد من المركز ألف" لدى لجنة التنسيق الدولية للعمل في قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية لمدة أقصاها ١٢ شهراً. وحتى الآن، شارك ١٠ زملاء من جميع المناطق الأربع في هذا البرنامج، واكتسبوا المعارف والتجارب في ما يتعلق بمنظمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ونقلوا التجارب المحلية المباشرة للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان إلى عمل المفوضية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استضافت المفوضية زملاء من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في توغو، ومكتب المدافع عن حقوق الإنسان في السلفادور، والهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ومكتب المدافع عن حقوق الإنسان في نيكاراغوا، والمجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، ولجنة حقوق الإنسان في أوغندا، وكذلك زميلين من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال. وتشمل عملية اختيار الزملاء النظر في خلفيتهم الأكاديمية وخبرتهم المهنية ذات الصلة وكفاءتهم اللغوية. ويتخذ القرار النهائي بالتشاور مع أعضاء مكتب لجنة التنسيق الدولية. وحظي البرنامج باهتمام كبير من جانب المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

ألف - الخدمات الاستشارية التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، يسرت المفوضية أنشطة التوعية، وقامت باستعراض الأطر الدستورية أو التشريعية للمؤسسات الجديدة، وأسدت المشورة المواءمة حسب الاحتياجات بشأن طبيعة هذه المؤسسات ومهامها وصلاحياتها ومسؤولياتها. وأوفدت أيضاً بعثات لإجراء تحليلات مقارنة، وبعثات لتقييم الاحتياجات في مجال القدرات، وبعثات لصياغة المشاريع وتقييمها، من أجل تعزيز المؤسسات القائمة.

٩ - وواصلت المفوضية إسداء المشورة وتقديم المساعدة من خلال مكاتبها القطرية والإقليمية، والمستشارين في ميدان حقوق الإنسان وعناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة للسلام، وكذلك من خلال التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومع هيئات التنسيق الإقليمية ودون الإقليمية للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان ورابطات أمناء المظالم.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المشورة وقدمت المساعدة للحكومات و/أو لمؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في أذربيجان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبيلاروس، وتركيا، وتيمور - ليشتي، وجزر القمر، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، وزمبابوي، وشيلي، وصربيا، والصومال، وطاجيكستان، وكوسوفو، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، ومالي، وماليزيا، والمكسيك، وموزامبيق، وموناكو، وناورو، والنرويج، والنيجر، ونيجيريا، وهايتي، واليابان، والأرض الفلسطينية المحتلة.

١ - الأمريكيتان ومنطقة البحر الكاريبي

١١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت المكاتب الإقليمية للمفوضية في بنما وتشيلي، والمكاتب القطرية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وغواتيمالا، وكولومبيا، والمكسيك، والمستشارون في ميدان حقوق الإنسان في إكوادور، وباراغواي، ونيكاراغوا، وهندوراس وعنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في إسداء المشورة وتقديم المساعدة لإنشاء وتعزيز مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان.

١٢ - وفي شيلي، ظلت المفوضية تواكب الجهود المبذولة لإنشاء مؤسستين وطنيتين، هما المعهد الوطني لحقوق الإنسان وأمين المظالم. وأسدت المفوضية المشورة في ما يتعلق بإقرار القانون الذي أنشئ بموجبه المعهد الوطني لحقوق الإنسان في شيلي والذي بدأ نفاذه في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وفي ما يتعلق بإنشاء مهمة أمين مظالم وفقاً لمبادئ باريس، عقدت المفوضية، عبر مكتبها الإقليمي في شيلي، اجتماعات ثنائية مع المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني، من قبيل الجمعية التشيلية لأمين المظالم (Capitulo Chileno del Ombudsman)، التي تسعى إلى إنشاء مهمة أمين للمظالم.

١٣ - وتواصل المفوضية تقديم الدعم للمكتب الوطني لأمين المظالم في هايتي. وفي أعقاب الزلزال الذي حدث في شباط/فبراير ٢٠١٠، ساعدت المفوضية، بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرانكوفونية والخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي الذي عينه الأمين العام، هذه المؤسسة على تعزيز قدراتها. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، بدأ العمل في مشروع مشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للفرانكوفونية لمساعدة هذه المؤسسة على إجراء تقييم للقدرات بغرض تشجيع اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان خلال مرحلة

إعادة الإعمار. وأُوفد خبير استشاري للعمل عن كثب مع المؤسسة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان من أجل وضع تقييم للاحتياجات من القدرات ووضع الوثائق البرنامجية. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، قدمت المفوضية الدعم لمشاركة رئيس المكتب الوطني لأمين المظالم في هايتي في الدورة الثالثة والعشرين للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها التي عقدت في جنيف. وخلال تلك الدورة، عقد اجتماع خاص لمناقشة دور لجنة التنسيق الدولية في مساعدة المكتب الوطني لأمين المظالم في هايتي.

١٤ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، نظمت المفوضية، بالتعاون مع مكتب أمين المظالم في بنما ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، دورة تدريبية عن الاستعراض الدوري الشامل لمنظمات المجتمع المدني في بنما. وخلال عام ٢٠١٠، قدم المكتب الإقليمي للمفوضية في بنما الدعم لمبادرة أمين المظالم في بنما والمنسقة الوطنية للشعوب الأصلية (Coordinadora Nacional de Pueblos Indigenas) بهدف تشجيع التصديق على الاتفاقية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩). وأسدت المفوضية المشورة التقنية إلى منظمات الشعوب الأصلية وإلى أمين المظالم.

١٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، نظمت المفوضية، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في إكوادور، نشاطاً لبناء قدرات الموظفين المدنيين في هذه المؤسسة بغرض تعزيز قدراتهم على رصد انتهاكات حقوق الإنسان.

١٦ - ومن ٢ إلى ٦ آب/أغسطس ٢٠١٠، شاركت المفوضية في اجتماع عن موضوع "التبادل العالمي بشأن اللجان الوطنية لحقوق الإنسان: رسم خريطة طريق لتعزيز الحماية القانونية وتمكين المجتمعات المحلية"، نظمها مركز بيلاجيو في مؤسسة روكفلر، وكلية الحقوق بجامعة فوردهام، ومركز لايتنر للقانون الدولي والعدالة، ومعهد حقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة كولومبيا. وكان الغرض من هذا الاجتماع تحديد أفضل الممارسات بين المؤسسات الوطنية القائمة المعنية بحقوق الإنسان في عدد من البلدان، بهدف رسم خريطة طريق تسترشد بها عملية إنشاء مؤسسة وطنية معنية بحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عقد هذا الاجتماع في بيلاجيو، إيطاليا.

١٧ - وعقب إقرار قانون عام ٢٠٠٨ بشأن إنشاء مؤسسة وطنية معنية بحقوق الإنسان في أوروغواي، تواصل المفوضية تقديم المساعدة للحكومة في جهودها الرامية إلى إنشاء هذه المؤسسة، وشمل ذلك إسداء المشورة بشأن صياغة الأنظمة والمعايير لمراقبة عملية تعيين أعضاء هذه المؤسسة.

٢ - أفريقيا

١٨ - في الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المكاتب الإقليمية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أفريقيا الوسطى وشرق أفريقيا وأفريقيا الجنوبية وغرب أفريقيا؛ والمكاتب القطرية في موريتانيا، وتوغو، وأوغندا، ومستشارو حقوق الإنسان في أفارقة الأمم المتحدة القطرية في غينيا، ومنطقة البحيرات الكبرى، وكينيا، ومدغشقر، والنيجر، ورواندا؛ وعناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وكوت ديفوار، ودارفور (السودان) وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا - بيساو وليبيريا، وسيراليون، والصومال، والسودان تقديم المشورة والمساعدة في إنشاء وتعزيز مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في أفريقيا.

١٩ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أجرت مفوضية حقوق الإنسان والمنظمة الدولية للفرانكوفونية تقييماً مشتركاً يهدف إلى تعزيز استقلال وقدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مالي. وفي عام ٢٠٠٩ وبعد قيام مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتنظيم حلقة عمل للبرلمانيين عن إدماج مبادئ باريس في العملية التشريعية، اعتمد برلمان مالي قانون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩) ومرسوماً تنفيذياً (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩) ولوائح لتعيين المفوضين (١٢ آذار/مارس ٢٠١٠).

٢٠ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال مكتبها الإقليمي لشرق أفريقيا نشاطاً لبناء القدرات لموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جيبوتي بشأن رصد انتهاكات حقوق الإنسان.

٢١ - أعلنت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أثناء زيارتها الرسمية لجنوب أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بدء مشروع يهدف إلى تعزيز قدرة لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان على معالجة شواغل حقوق الإنسان المتعلقة بالتمييز وكُره الأجانب. وبدأ تنفيذ المشروع في تموز/يوليه ٢٠١٠ وبدعم مالي وتقني من المفوضية.

٢٢ - وفي أعقاب الانقلاب العسكري في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ في النيجر، تم حل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهي مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان معتمدة في المركز ألف. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠ أنشأت الحكومة مرصداً وطنياً لحقوق الإنسان وهو يعمل كهيئة لرصد حقوق الإنسان أثناء الفترة الانتقالية. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، قدمت المفوضية مشورة قانونية إلى حكومة النيجر بشأن الخبرات المقارنة المستمدة من مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية الأخرى.

٢٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، ناقشت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني إمكانية تقديم الدعم التقني إلى لجنة حقوق الإنسان المنشأة حديثاً في زمبابوي. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، قدمت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لحلقة عمل تدريبية للمفوضين المعيّنين حديثاً. ويهدف التدريب إلى تزويد المفوض الجديد بالعناصر الفنية بشأن المهام الأساسية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز النظام الإقليمي والدولي لحقوق الإنسان.

٢٤ - وفي أيار/مايو ٢٠١٠، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المشورة القانونية لوزير العدل في بوتسوانا بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وراعت هذه المشورة ولاية أمين المظالم الموجود.

٢٥ - وفي الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، اضطلعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والرابطة الفرنسية للجان الوطنية لحقوق الإنسان بمهمة مشتركة في بنن لتقييم قدرات لجنة حقوق الإنسان، التي لم تكن تعمل منذ سنوات. ومواصلة لتلك المهمة، قدمت المفوضية المشورة القانونية بشأن مشروع قانون يجري النظر فيه حالياً.

٢٦ - وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دورة تدريبية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الكونغو بشأن عملية الاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية. وقدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان طلبها من أجل استعراضها في دورة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية.

٢٧ - وشاركت مفوضية حقوق الإنسان يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في اجتماع مائدة مستديرة نظمتها الشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز لجنة حقوق الإنسان الوطنية في نيجيريا.

٢٨ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، اعتمد برلمان جُزر القمر قانوناً لإنشاء لجنة استشارية وطنية لحقوق الإنسان. وقام المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع لمفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم الجهود الرامية إلى إنشاء وتعزيز تلك المؤسسة.

٢٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، قدمت مفوضية حقوق الإنسان المشورة القانونية بشأن تشريع لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في الصومال.

٣٠ - وقدمت مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم أثناء عام ٢٠١٠ إلى حكومة موزامبيق لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان امتثالاً لمبادئ باريس، وفي آب/أغسطس ٢٠١٠ نظم البرنامج الإنمائي والمفوضية مشاوراً في مابوتو بشأن إجراءات التعيين لأعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٣ - آسيا والمحيط الهادئ

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المكاتب الإقليمية التابعة لمفوضية حقوق الإنسان في جنوب شرقي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛ والمكتبان القطريان في نيبال وكمبوديا؛ ومستشارو حقوق الإنسان في فريقَي الأمم المتحدة القطريين في بابوا غينيا الجديدة وسري لانكا، وعناصر حقوق الإنسان في بعثتي الأمم المتحدة في أفغانستان وتيمور - ليشتي تقديم المشورة والمساعدة من أجل إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ.

٣٢ - ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، تقدم مفوضية حقوق الإنسان ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المشورة إلى السلطات في بابوا غينيا الجديدة بشأن صياغة قانون لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

٣٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ولدى اكتمال مشروع لبناء القدرات مدته عامان، شرعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تيمور - ليشتي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع مشروع لتقديم المساعدة التقنية أثناء الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. ويركز المشروع على زيادة المعرفة بحقوق الإنسان فضلاً عن تعزيز المهارات في مجالات التحقيق والرصد والتثقيف لموظفي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

٣٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، اشتركت المفوضية والبرنامج الإنمائي ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ ولجنة حقوق الإنسان في ماليزيا (سوهاكم) في تقديم المساعدة إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ملديف لإجراء تقييم للاحتياجات من القدرات الذاتية بغرض تعزيز قدراتها.

٣٥ - وفي الفترة من ٢٠ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اضطلعت مفوضية حقوق الإنسان ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ واللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص بمهمة في ناورو بهدف تقديم المشورة للحكومة بشأن الخيارات المتعلقة بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان امتثالاً لمبادئ باريس.

٣٦ - شجعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حكومة اليابان أثناء الزيارة الرسمية التي قامت بها لها يومي ١٣ و ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠ على النظر في إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس.

٣٧ - قدمت مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للسكان الدعم يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ للجنة حقوق الإنسان الوطنية لإندونيسيا في جاكرتا لعقد مشاورات مع اللجان الوطنية المتخصصة الأخرى في المنطقة وعدد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وذلك لاستكشاف أوجه التعاون المحتملة فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق المرأة.

٤ - أوروبا ووسط آسيا

٣٨ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المكاتب الإقليمية لمفوضية حقوق الإنسان في بروكسل وآسيا الوسطى، ومكتب كوسوفو، ومستشارو حقوق الإنسان في ألبانيا وجنوب القوقاز وجمهورية مولدوفا، وطاجيكستان، والاتحاد الروسي، وصربيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومستشار حقوق الإنسان في مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى في تركمانستان تقديم المشورة والمساعدة في إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أوروبا وآسيا الوسطى.

٣٩ - وقامت المفوضية برصد ودعم عملية تعيين أمين المظالم في كوسوفو. وقدمت المشورة إلى أمين المظالم بعد عملية اتسمت بالشفافية بشأن إعادة صياغة التشريع المتعلق بأمين المظالم طبقا لمتطلبات الاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية.

٤٠ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، قدمت مفوضية حقوق الإنسان تعليقات على تعديلات قانون أمين المظالم في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في ضوء مبادئ باريس.

٤١ - وفي الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ نظمت المفوضية والبرنامج الإنمائي حلقة عمل لمكتب أمين المظالم في قيرغيزستان بشأن إجراءات الشكاوى. ووضعت الأمم المتحدة ومكتب أمين المظالم مشروع تعاون تقني (٢٠٠٩-٢٠١١) يهدف إلى تعزيز المؤسسات.

٤٢ - وفي عام ٢٠٠٩، قدمت مفوضية حقوق الإنسان الدعم إلى مكتب أمين المظالم المنشأ حديثا في طاجيكستان وقدمت المشورة له بشأن وضع خطة مكتبه الاستراتيجية وأنظمتها الداخلية.

- ٤٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان إحاطة إلى حكومة تركيا بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان امتثالاً لمبادئ باريس. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، شاركت المفوضية في اجتماع معني بتنفيذ معايير حقوق الإنسان بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان نظمه الاتحاد الأوروبي في أنقرة.
- ٤٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ألفت المفوضية السامية لحقوق الإنسان كلمة أمام المؤتمر السنوي المشترك لحقوق الإنسان والمعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي نظّمته اللجنة الأيرلندية لحقوق الإنسان وجمعية القانون الأيرلندية.
- ٤٥ - قدمت مفوضية حقوق الإنسان المساعدة لتعزيز مركز مولدوفا لحقوق الإنسان وذلك بتقديم المشورة والمساعدة في طلبه المتعلق بالاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية. وقدمت المفوضية المشورة إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بعد اعتمادها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بشأن سبل التعامل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان.
- ٤٦ - وفي عام ٢٠٠٩، نظمت مفوضية حقوق الإنسان تدريباً لموظفين من مكتب أمين المظالم في أذربيجان على الإجراءات المتفقّة مع معايير الأمم المتحدة وللموظفين من مكتب المحامي العام في جورجيا بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- ٤٧ - وفي عام ٢٠١٠، قدمت مفوضية حقوق الإنسان المساعدة إلى حكومة النرويج لتعزيز امتثال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمبادئ باريس.
- ٤٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت مفوضية حقوق الإنسان مع مكتب أمين المظالم في صربيا ومع المنظمات غير الحكومية بشأن الآلية الوقائية الوطنية لمناهضة التعذيب. وقدمت المفوضية المشورة أيضاً إلى مكتب أمين المظالم فيما يتعلق بطلب الاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية.
- ٤٩ - وأثناء الزيارة الرسمية التي قامت بها المفوضية السامية إلى إيطاليا في آذار/مارس ٢٠١٠ أجرت محادثات مع الحكومة وأعضاء البرلمان بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ممثلة لمبادئ باريس.
- ٥٠ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، شاركت مفوضية حقوق الإنسان في تنظيم اجتماع تشاوري بشأن إمكانية إنشاء مؤسسة أمين مظالم في إمارة موناكو.
- ٥١ - وتنفيذاً لتوصية صادرة من اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد في تموز/يوليه ٢٠١٠، قدمت مفوضية حقوق الإنسان أمثلة مقارنة إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في

لكسمبرغ بشأن الأحكام القانونية لحماية المسؤولية القانونية عن الأعمال المضطلع بها بالصفة الرسمية لأعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

٥٢ - وفي إطار مهمة قطرية نُفذت في الفترة ١٩ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ ناقش موظفو مفوضية حقوق الإنسان مع حكومة بيلاروس وفريق الأمم المتحدة القطري السبل الممكنة لتنفيذ توصية الاستعراض الدوري الشامل بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.

٥٣ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، اشتركت مفوضية حقوق الإنسان في مؤتمر عُقد في تبليسي عن دور وأثر أمين المظالم في تعزيز حماية حقوق الإنسان. وعُقد المؤتمر برعاية مكتب أمين المظالم في جورجيا وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي.

٥ - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٥٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المكاتب الإقليمية لمفوضية حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، ومكتب حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعناصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، تقديم المشورة والمساعدة بشأن إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا.

٥٥ - وفي الفترة من ٨ إلى ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، اشتركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بعثة نظمها وقادها منتدى آسيا والمحيط الهادئ لاستكشاف تقديم المزيد من المساعدة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٥٦ - وفي الزيارات الرسمية التي قامت بها المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى الكويت والإمارات العربية المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٠ شجعت حكومتَي هذين البلدين على إنشاء لجنتين وطنيتين لحقوق الإنسان امتثالاً لمبادئ باريس.

باء - الدعم المقدم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى المبادرات الإقليمية للمؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان

١ - الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٥٧ - في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، نظم المكتب الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان في بنما، بالتعاون مع الاتحاد الإيبيري - الأمريكي لأمناء المظالم حلقة دراسية في كولومبيا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥٨ - في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩، قام المكتب الإقليمي للمفوضية في بنما بتوفير التدريب بشأن البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب لموظفي المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في بليز، وبنما، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس. ونُظِّم هذا النشاط بالتعاون مع رابطة منع التعذيب.

٥٩ - وقدمت المفوضية الدعم التقني والمالي إلى الجمعية العامة الثامنة لشبكة المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الأمريكتين التي عقدت في مدريد في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٦٠ - وفي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اشترك المكتب الإقليمي للمفوضية في بنما مع تسعة مكاتب إقليمية للأمم المتحدة في تنظيم حلقة عمل عن رصد حقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في إكوادور، وبنما، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيرو، والسلفادور، وغواتيمالا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا. وأنشئت شبكة لمراكز التنسيق المعنية بقضايا الشعوب الأصلية.

٦١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وآذار/مارس ٢٠١٠، ساعدت المفوضية في تنظيم حلقتين دراسيتين إقليميتين عن الاستعراض الدوري الشامل للحكومات، والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وعقدت هاتان الحلقتان الدراستين في بنما.

٦٢ - وفي الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، شاركت المفوضية في الاجتماع الثاني لشبكة أمناء المظالم المحليين والحضرين الذي عقد مونتفيدو. وتهدف هذه الشبكة إلى تعزيز الاستراتيجيات المشتركة للدفاع عن حقوق الإنسان في المدن. وهي تضم أمناء المظالم

الذين يعملون في عاصمة أو حاضرة، بمن فيهم أولئك الذين يعملون في برازيليا، وبوينس أيرس، ومكسيكو، ومونتيفيديو، من بين آخرين.

٢ - أفريقيا

٦٣ - وبمساعدة المفوضية، أقر النظام الأساسي للشبكة دون الإقليمية للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في غرب أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وعينت مجالس إدارتها.

٦٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، شاركت المفوضية في دورة تدريبية نظمها معهد راوول والنبرغ في نيروبي لمفوضي حقوق الإنسان الجدد في شرق أفريقيا، ركزت على المهام الرئيسية للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان الممتثلة لمبادئ باريس وولايتها وعلى النظام الدولي لحقوق الإنسان.

٦٥ - وعُقد المؤتمر السابع لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية الأفريقية المعني بالسلام والعدالة: دور المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في الرباط من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ونظم هذا المؤتمر كل من المفوضية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب، وشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية. واعتمد المؤتمر إعلان الرباط الذي أقر فيه المشاركون بدور المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في تيسير العدالة والسلام. وتلقت المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان أيضاً التدريب على تقنيات التحقيق، بتيسير من المفوضية وأمين المظالم في أونتاريو.

٦٦ - وعقدت خلال المؤتمر في الرباط اجتماعات الجمعية العامة واللجنة التوجيهية لشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان. وجرى انتخاب المؤسسة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في المغرب رئيسة جديدة للشبكة وانتخاب المؤسسة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في جنوب أفريقيا نائبة للرئيسة. وستواصل المفوضية توفير الدعم التقني والمالي إلى أمانة الشبكة.

٦٧ - وفي الفترة من ٩ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، نظمت المفوضية مؤتمراً في باماكو عن إعداد التقارير المقدمة إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات ودور المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في ما يتعلق بالهجرة في غرب أفريقيا. وحضر المؤتمر ما مجموعه ٥٠ ممثلاً للحكومات والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية. وركز

المؤتمر على متابعة الالتزامات الواردة في إعلان سانتا كروز^(١)، وعلى اعتماد خريطة طريق لتعزيز حقوق المهاجرين وحمايتهم.

٦٨ - ونظمت المؤسسة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في المغرب اجتماعاً بشأن توطيد العلاقة بين المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان ونظام الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان. وعقد هذا الاجتماع في ٩ و ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في مراكش، وجمع بين ممثلين من جميع الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، والمفوضية ورئيس لجنة التنسيق الدولية. وشارك الخبراء التابعون للهيئات المنشأة بمعاهدات بصفة مراقبين.

٦٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، قدمت المفوضية الدعم لتنظيم حلقة عمل عن الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في داكار.

٧٠ - وشاركت المفوضية في حلقة عمل للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي عن آليات القارة لحقوق الإنسان في أفريقيا، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في بريتوريا.

٧١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية تقديم الدعم لأمانة شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان.

٣ - آسيا والمحيط الهادئ

٧٢ - شاركت المفوضية في الاجتماع السنوي الخامس عشر لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعقود في بالي، إندونيسيا من ٣ إلى ٥ آب/أغسطس ٢٠١٠. ونوقشت الشراكة بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنتدى، بما فيها البرامج المشتركة لتقييم القدرات التي نفذت في النصف الأول من عام ٢٠١٠ في ماليزيا وملاييزيا.

٤ - أوروبا

٧٣ - وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، نظم كل من المفوضية والمركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في براتيسلافا حلقة عمل في جنيف عن دور المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وتعاونها مع أجهزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

(١) أقرّ خلال المؤتمر الدولي الثامن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الأمريكتين، المعقود في سانتا كروز، في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

وكان الغرض من هذا الحدث تعزيز قدرة مؤسسات أمين المظالم وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في رابطة الدول المستقلة وكرواتيا.

٧٤ - ونظم المكتب الإقليمي للمفوضية في بروكسل إحاطة إعلامية إقليمية في ليوبليانا، في ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بشأن الاستعراض الدوري الشامل. وحضرت هذا الحدث مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان.

٥ - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٧٥ - قدمت المفوضية الدعم للمؤسستين الوطنيتين المعنيتين بحقوق الإنسان في المغرب والأردن لتنفيذ ولايتهما على نحو فعال بصفتهم تتوليان الرئاسة الإقليمية لأفرقة تنسيق المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في أفريقيا وفي آسيا على التوالي.

٧٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، أدلت المفوضية السامية ببيان افتتاحي خلال منتدى الخليج للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان الذي استضافه مجلس التعاون الخليجي في قطر.

جيم - لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١ - اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية

٧٧ - قدمت المفوضية الدعم في مجال السكرتارية لاجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية التي عقدت في آذار/مارس ٢٠٠٩، وتشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وآذار/مارس ٢٠١٠. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٠، اعتمدت لجنة التنسيق الدولية ٩١ مؤسسة من بينها ما يربو على ٣٥ مؤسسة لأمناء المظالم، في جملة مناطق منها المناطق التالية: أفريقيا (جمهورية تنزانيا المتحدة، وغانا، وناميبيا)؛ الأمريكتان (الأرجنتين، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وباراغواي، وبربادوس، وبنما، وبورتوريكو، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيرو، والسلفادور، وغواتيمالا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس)؛ أوروبا وآسيا الوسطى (الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا، وإسبانيا، وألبانيا، وأوكرانيا، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وسلوفينيا، وصربيا، وكرواتيا، والنمسا)؛ آسيا والمحيط الهادئ (تيمور - ليشتي).

٧٨ - وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٠، اعتمدت لجنة التنسيق الدولية ٦٧ مؤسسة وطنية معنية بحقوق الإنسان، (منها ٣٠ مؤسسة لأمناء المظالم) في المركز ألف.

٧٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، منحت لجنة التنسيق الدولية مركز الاعتماد لثلاث مؤسسات لأمناء المظالم (في المركز ألف)، وهي: حامي المواطنين في جمهورية صربيا (المركز ألف)، مركز حقوق الإنسان في مولدوفا (المركز باء)، وأمين المظالم المعني بحقوق الإنسان في جمهورية سلوفينيا (المركز باء). وُرفِعَ مفوض البرلمان الأوكراني لحقوق الإنسان من المركز باء إلى المركز ألف في آذار/مارس ٢٠٠٩.

٨٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خضع أمين المظالم في آذربيجان وهندورس (وهما مؤسستان في المركز ألف) لاستعراض خاص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. واستندت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد في قراراتها في هذا الشأن إلى الشواغل التي أثارها لجنة مناهضة التعذيب في ما يتعلق باستقلال المؤسسة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في آذربيجان في ملاحظاتها الختامية (CAT/C/AZE/CO/3)، وإلى الشواغل المتعلقة بدور أمين المظالم في هندوراس، التي أثّرت في التقرير الذي قدمته المفوضية إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/13/66) عن انتهاكات حقوق الإنسان في هندوراس منذ الانقلاب الذي حصل في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٨١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أبلغ أمين المظالم في البوسنة والهرسك (وهي مؤسسة في المركز ألف) باعتزام اللجنة الفرعية تخفيض مركزها إلى المركز باء، بسبب جملة أمور منها عدم مشاركة المجتمع المدني والجماعات الأخرى في عملية تعيين أعضاء المؤسسة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان. وأعطيت المؤسسة الفرصة لكي تقدم، خطياً، الأدلة المستندة التي تعتبر ضرورية للتأكد من استمرار امتثالها لمبادئ باريس، وذلك في غضون عام واحد.

٢ - الدورة الثالثة والعشرون للجنة التنسيق الدولية

٨٢ - قدمت المفوضية، بصفتها أمانة لجنة التنسيق الدولية، الدعم للدورة الثالثة والعشرين للجنة التي عقدت في جنيف من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠، وتولت تيسيرها. وخلال هذه الدورة، انتخبت السيدة روسلين نونان، رئيسة المؤسسة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في نيوزيلندا، رئيسة للجنة التنسيق الدولية للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣.

٨٣ - وحضر الدورة الثالثة والعشرين للجنة التنسيق الدولية ممثلون لما يربو على ٦٤ مؤسسة وطنية معنية بحقوق الإنسان من جميع أنحاء العالم، بما فيها مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان. وشاركت أيضاً شبكات إقليمية للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، ورابطات دولية من قبيل الرابطة الفرانكوفونية للجان الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأعضاء المعهد الدولي لأمناء المظالم، ورابطة أمناء المظالم بدول البحر الأبيض المتوسط. كما حضر هذه الدورة الخبير

المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال.

٨٤ - ونظرت لجنة التنسيق الدولية في دورتها الثالثة والعشرين في متابعة المؤتمرات الدولية السابقة من قبيل مؤتمر ديربان الاستعراضي، ومؤتمر سانتا كروز للهجرة، والمؤتمر الدولي التاسع للجنة التنسيق الدولية بشأن المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وإقامة العدل؛ ومتابعة التوصيات الصادرة عن الهيئات الدولية لحقوق الإنسان؛ والخطة الاستراتيجية للجنة التنسيق الدولية؛ ودور المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في هايتي؛ و دور المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في حماية حقوق المرأة والطفل؛ والتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان؛ والشراسة بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ لتقييم القدرات؛ ودور المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وخُصص جزء من هذه الدورة لمشاركة المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في تنفيذ ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال.

٨٥ - وخلال الدورة الثالثة والعشرين للجنة التنسيق الدولية، نُظِم حدث مواز بشأن مشاركة مؤسسات أمناء المظالم في النظام الدولي لحقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات غير المعتمدة لدى لجنة التنسيق الدولية.

٨٦ - وعلى هامش الدورة الثالثة والعشرين للجنة التنسيق الدولية، عقد اجتماعان للرابطات الدولية: اجتماع منتدى الكمنولث للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، واجتماع الرابطة الفرانكوفونية للجان الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

اجتماعات المكتب

٨٧ - قدمت المفوضية الدعم للاجتماعات التي عقدها مكتب لجنة التنسيق الدولية في الرباط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وفي جنيف في آذار/مارس ٢٠١٠، حيث نوقشت الخطة الاستراتيجية للجنة التنسيق الدولية.

ثالثاً - التعاون بين مفوضية حقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم والوسطاء

ألف - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية تعزيز شراكاتها الاستراتيجية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى هامش الدورة الثالثة والعشرين للجنة التنسيق الدولية، المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٠، عقدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي محادثات ثنائية بهدف تعزيز الشراكة بين المفوضية والبرنامج في سياق العمل المضطلع به على المستوى القطري لدعم إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالتعاون الوثيق مع لجنة التنسيق الدولية.

باء - المعهد الدولي لأمناء المظالم

٨٩ - شاركت المفوضية في المؤتمر العالمي التاسع للمعهد الدولي لأمناء المظالم الذي عقد في استكهولم في الفترة من ٩ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وشجعت على زيادة التعاون فيما بين الجمعيات الإقليمية والدولية لأمناء المظالم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في سياق مبادئ باريس، وكذلك فيما بين هذه المؤسسات ومنظومة الأمم المتحدة.

٩٠ - وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، اجتمعت المفوضية السامية مع الأمين العام للمعهد الدولي لأمناء المظالم من أجل مناقشة إمكانية التعاون بين المفوضية ولجنة التنسيق الدولية والمعهد الدولي لأمناء المظالم، وذلك بطرق منها إنشاء هيكل رسمي للحوار. ويمثل المعهد الدولي لأمناء المظالم ١٤٠ مؤسسة وطنية وإقليمية ومحلية لأمناء المظالم من ٧٥ بلداً مختلفاً. ويضم من بين أعضائه مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان معتمدة بمركز ألف لدى لجنة التنسيق الدولية، ومنها أمناء المظالم في الأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وألبانيا، والبرتغال، وبولندا، وبيرو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغواتيمالا، وكرواتيا، والمكسيك، وناميبيا.

جيم - الاتحاد الأيبيري الأمريكي لأمناء المظالم

٩١ - شاركت المفوضية في المؤتمر السنوي الرابع عشر للاتحاد الأيبيري الأمريكي لأمناء المظالم الذي عقد في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويتألف هذا الاتحاد من محامين عامين ومدعين ومقدمي خدمات ومُحاجّين ومفوضي ورؤساء لجان حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والمحلي من البلدان الأيبيرية الأمريكية. وقدمت المفوضية الدعم المالي إلى

مؤسسات أمين المظالم والمؤسسات الوطنية الأخرى لحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية لكفالة مشاركة ممثليها في هذا الاجتماع.

دال - رابطة أمناء المظالم بدول البحر الأبيض المتوسط

٩٢ - شاركت المفوضية في الاجتماع الثاني لرابطة أمناء المظالم بدول البحر الأبيض المتوسط (في مرسيليا، فرنسا، يومي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨) المعقود تحت عنوان "وسطاء منطقة البحر الأبيض المتوسط: تحديات منطقة مشتركة"، والذي نظمه وسيط الجمهورية الفرنسية بالتعاون مع والي المظالم من المغرب ومحامي الشعب الإسباني. وحضر الاجتماع ثمان وعشرون مؤسسة، بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات دولية وإقليمية. وقد تم افتتاح مقر رابطة أمناء المظالم بدول البحر الأبيض المتوسط في طنجة، المغرب، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٩٣ - وشاركت المفوضية في الاجتماع الثالث لرابطة أمناء المظالم بدول البحر الأبيض المتوسط الذي نظمه أمين المظالم اليوناني في أثينا يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وقد عُقد الاجتماع تحت عنوان "الشفافية في الخدمات العامة: دور أمين المظالم"، وشاركت فيه ثمان وعشرون مؤسسة. واتخذ قرار قررت الرابطة فيه تطوير تعاونها مع الأمم المتحدة، ودعت مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء والمؤسسات الوطنية الأخرى لحقوق الإنسان غير الأعضاء في لجنة التنسيق الدولي للانضمام إلى شبكة لجنة التنسيق الدولية.

٩٤ - وشاركت المفوضية في الاجتماع الرابع للرابطة الذي عُقد في مدريد يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بشأن موضوع "الهجرة وحقوق الإنسان: هل تشكل تحدياً للمؤسسات أمناء المظالم؟". وقد اتخذ الاجتماع الذي استضافه أمين المظالم الإسباني قراراً يسلط الضوء على إسهام الرابطة في تعزيز التعاون بين مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء والمؤسسات الوطنية الأخرى لحقوق الإنسان المعنية بالنظر في الشكاوى المقدمة من المهاجرين.

هاء - منتدى الكومنولث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٩٥ - شاركت المفوضية في اجتماع منتدى الكومنولث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي عُقد في بورت أوف سينن يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وكان موضوع الاجتماع تغير المناخ وحقوق الإنسان بهدف الإسهام بمدخلات في اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث. وأنشئ فريق عامل معني بتغير المناخ وحقوق الإنسان بغرض تبادل الإجراءات.

رابعاً - الدعم المقدم من المفوضية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن المسائل المواضيعية

٩٦ - خلال الدورة الثانية عشرة لمجلس حقوق الإنسان، نظمت المفوضية بالتعاون مع أمين المظالم في المغرب وأمين المظالم في السويد حدثاً جانبياً بشأن دور مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء والمؤسسات الوطنية الأخرى لحقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٩٧ - وعلى هامش الدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، نظمت المفوضية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب حدثاً جانبياً بشأن التعويضات المجتمعية في سياقات العدالة الانتقالية (٨ آذار/مارس ٢٠١٠).

خامساً - الاستنتاجات

٩٨ - تشكل مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، عند الامتثال لمبادئ باريس، عناصر رئيسية في نظام وطني قوي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. إذ بإمكانها دعم الحكومات لكفالة التنفيذ الفعال لالتزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك بوسائل منها تقديم المشورة فيما يتعلق بمواءمة التشريعات والممارسات والسياسات الوطنية مع المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان.

٩٩ - ويرحب الأمين العام باتخاذ الجمعية العامة القرار ١٦١/٦٤ الذي تشجع فيه مؤسسات أمين المظالم على الاستفادة بكثرة من المعايير الواردة في الصكوك الدولية ومبادئ باريس من أجل تعزيز استقلاليتها وزيادة قدرتها على العمل كآليات وطنية لحماية حقوق الإنسان.

١٠٠ - ويعترف الأمين العام بوجود طائفة من النماذج المؤسسية التي أنشئت انطلاقاً من سياقات وطنية محددة، ويشجع مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك العاملة على المستويات الوطنية أو الإقليمية أو دون الإقليمية، على التعاون من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٠١ - ويعترف الأمين العام بوجود رابطات مختلفة لمؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، يشجع مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء

وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان على التعاون بغية تنمية قدراتها في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٠٢ - ويشيد الأمين العام بوجود الرابطة الإقليمية والدولية التي تسعى إلى كفالة مراعاة أعضائها لمبادئ باريس.

١٠٣ - وينوه الأمين العام بتجربة لجنة التنسيق الدولية والخبرة المكتسبة من خلال عملية الاعتماد التي تضطلع بها لجناتها الفرعية المعنية بالاعتماد. وبالإشارة إلى قرار الجمعية العامة ١٦١/٦٤، يشجع الأمين العام المؤسسات الوطنية، بما فيها مؤسسات أمناء المظالم، على أن تسعى إلى الحصول على مركز الاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية.

١٠٤ - ويشجع الأمين العام لجنة التنسيق الدولية على زيادة تعزيز تعاونها مع رابطات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان من أجل تعزيز عملية الاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية فيما بين أعضاء هذه الرابطات.

١٠٥ - ويشجع الأمين العام بشدة جميع رابطات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان على السعي بنشاط لتعزيز فهم أوسع لمبادئ باريس ومراعاتها في صفوف أعضائها.

١٠٦ - ويحث الأمين العام الدول الأعضاء على توفير التمويل الكافي من أجل ضمان الأداء الفعال لمؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، فضلا عن كفالة توعية الجمهور بشأن أهمية دور هذه المؤسسات.

١٠٧ - ويحث الأمين العام الدول الأعضاء على كفالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية الأخرى المعنية بحقوق الإنسان.

١٠٨ - ويشجع الأمين العام مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان على التفاعل مع آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، بما في ذلك آلية الاستعراض الدوري الشامل.

مخطط مركز المؤسسات الوطنية المعتمدة من لجنة التنسيق الدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مركز الاعتماد اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٠

وفقاً لمبادئ باريس والنظام الأساسي للجنة التنسيق الدولية، تُستخدم التصنيفات التالية للاعتماد من قبل اللجنة:

ألف - الامتثال لمبادئ باريس.

باء - عدم الامتثال على النحو الكامل لمبادئ باريس.

جيم - عدم الامتثال لمبادئ باريس.

مؤسسات المركز ألف*

المؤسسة الوطنية	المركز	سنة الاستعراض
آسيا والمحيط الهادئ		
أفغانستان: اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان	ألف	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وضعت قيد الاستعراض تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ - ألف
أستراليا: اللجنة الاسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص	ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
الهند: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند	ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
اندونيسيا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في اندونيسيا	ألف	٢٠٠٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
الأردن: المركز الوطني لحقوق الإنسان	ألف	نيسان/أبريل ٢٠٠٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ سيجري استعراضه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

* تشير السنوات السابقة في العمود الثالث إلى نفس المركز الذي تُشير إليه آخر سنة ما لم يحدد غير ذلك.

المركز	سنة الاستعراض	المؤسسة الوطنية
ألف	٢٠٠٢	ماليزيا: لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا (سوهاكم)
(انظر تقرير اللجنة الفرعية للاعتماد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)	نيسان/أبريل ٢٠٠٨	
ألف	٢٠٠٢ - ألف (ت)**	منغوليا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا
ألف	٢٠٠٣	نيبال: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال
ألف	٢٠٠١ - ألف (ت)	
	٢٠٠٢ - ألف	
	بدأ استعراض خاص في نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛	
	قيد الاستعراض في آذار/مارس ٢٠٠٧	
	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	
	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ - ألف (سيجري استعراضه في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩)	
	في عام ٢٠٠٩: أُرجئ إلى الدورة الأولى من عام ٢٠١٠	
	آذار/مارس ٢٠١٠: أوصيَ باعتمادها في المركز بء	
ألف	١٩٩٩	نيوزيلندا: لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا
	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦	
ألف	٢٠٠٥ ألف (ت)	فلسطين: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن
	آذار/مارس ٢٠٠٩ - ألف	
ألف	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (باء)	قطر: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨: أُرجئ إلى آذار/مارس ٢٠٠٩	
	آذار/مارس ٢٠٠٩ - ألف	
	سيجري استعراضه في عام ٢٠١٠ (الدورة الأولى)	
	آذار/مارس ٢٠١٠: أُرجئ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠	

** تعني ألف (ت) الاعتماد مع التحفظ.

المؤسسة الوطنية	المركز	سنة الاستعراض
الفلبين: لجنة حقوق الإنسان في الفلبين	ألف	١٩٩٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
تيمور - ليشتي: مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة	ألف	٢٠٠٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
جمهورية كوريا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا	ألف	٢٠٠٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
تايلند: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	ألف	٢٠٠٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

أفريقيا

الكامرون: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات	ألف	١٩٩٩ - ألف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ - باء آذار/مارس ٢٠١٠ - ألف
مصر: المجلس القومي لحقوق الإنسان	ألف	نيسان/أبريل ٢٠٠٦ - باء تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
غانا: لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية	ألف	٢٠٠١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
كينيا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا	ألف	٢٠٠٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
ملاوي: لجنة حقوق الإنسان في ملاوي	ألف	٢٠٠٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
موريشيوس: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	ألف	٢٠٠٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
المغرب: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب	ألف	١٩٩٩ - ألف (ت) ٢٠٠١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
ناميبيا: مكتب أمين المظالم	ألف	٢٠٠٣ (ألف (ت)) نيسان/أبريل ٢٠٠٦
رواندا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	ألف	٢٠٠١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

المركز	سنة الاستعراض	المؤسسة الوطنية
ألف	٢٠٠٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ سيجري استعراضه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠	السنتغال: اللجنة السنغالية لحقوق الإنسان
ألف	١٩٩٩ - ألف (ت) ٢٠٠٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	جنوب أفريقيا: لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا
ألف	٢٠٠٣ - ألف (ت) ٢٠٠٥ - ألف (ت) (استعراض) تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦	جمهورية تنزانيا المتحدة: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
ألف	١٩٩٩ - ألف (ت) ٢٠٠٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	توغو: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
ألف	٢٠٠٠ - ألف (ت) ٢٠٠١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨	أوغندا: لجنة حقوق الإنسان في أوغندا
ألف	٢٠٠٣ - ألف (ت) تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦	زامبيا: لجنة حقوق الإنسان في زامبيا
الأمريكتان		
ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦	الأرجنتين: مكتب أمين المظالم في الأرجنتين
ألف	١٩٩٩ - باء ٢٠٠٠ آذار/مارس ٢٠٠٧	بوليفيا: مكتب أمين المظالم
ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦	كندا: اللجنة الكندية لحقوق الإنسان
ألف	٢٠٠١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	كولومبيا: مكتب أمين المظالم
ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦	كوستاريكا: مكتب أمين المظالم

المؤسسة الوطنية	المركز	سنة الاستعراض
إكوادور: مكتب أمين المظالم	ألف	١٩٩٩ - ألف (ت) ٢٠٠٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ٢٠٠٩
السلفادور: مكتب النائب العام المعني بحقوق الإنسان	ألف	نيسان/أبريل ٢٠٠٦
غواتيمالا: مكتب النائب العام المعني بحقوق الإنسان في غواتيمالا	ألف	١٩٩٩ - باء ٢٠٠٠ - ألف (ت) ٢٠٠٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ٢٠٠٠
هندوراس: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في هندوراس	ألف	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ سيُوضع المركز ألف قيد استعراض خاص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
المكسيك: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
نيكاراغوا: مكتب النائب العام المعني بحقوق الإنسان	ألف	نيسان/أبريل ٢٠٠٦
بنما: مكتب أمين المظالم في بنما	ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
باراغواي: مكتب أمين المظالم في باراغواي	ألف	٢٠٠٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
بيرو: مكتب أمين المظالم	ألف	١٩٩٩ آذار/مارس ٢٠٠٧
جمهورية فنزويلا البوليفارية: ألف مكتب أمين المظالم	ألف	٢٠٠٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
أوروبا		
ألبانيا: محامي الشعب في جمهورية ألبانيا	ألف	٢٠٠٣ - ألف (ت) ٢٠٠٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
أرمينيا: هيئة الدفاع عن حقوق الإنسان في أرمينيا	ألف	نيسان/أبريل ٢٠٠٦ - ألف (ت) تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

المؤسسة الوطنية	المركز	سنة الاستعراض
أذربيجان: مفوض حقوق الإنسان (أمين المظالم)	ألف	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ سيوضع المركز ألف قيد استعراض خاص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
البوسنة والهرسك: أمين مظالم حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك	ألف	٢٠٠١ - ألف (ت) (انظر تقرير اللجنة الفرعية للاعتماد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)
كرواتيا: أمين المظالم في جمهورية كرواتيا	ألف	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨: تأجيل الاستعراض إلى تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وضعت قيد الاستعراض - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
الدانمرك: المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان	ألف	نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ١٩٩٩ - باء ٢٠٠١
فرنسا: اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان	ألف	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ ١٩٩٩ أرجئ استعراض تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
جورجيا: مكتب المحامي العام	ألف	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
ألمانيا: المعهد الألماني لحقوق الإنسان	ألف	٢٠٠١ - ألف (ت) ٢٠٠٢ - ألف (ت) ٢٠٠٣
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: لجنة المساواة وحقوق الإنسان	ألف	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ سيوضع المركز ألف قيد استعراض خاص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
اليونان: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	ألف	٢٠٠٠ - ألف (ت) ٢٠٠١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ استعرض في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ تم الحفاظ على المركز ألف - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

المؤسسة الوطنية	المركز	سنة الاستعراض
أيرلندا: لجنة حقوق الإنسان الأيرلندية	ألف	٢٠٠٢ - ألف (ت) ٢٠٠٣ - ألف (ت) ٢٠٠٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
لكسمبرغ: اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان لدوقية لكسمبرغ الكبرى	ألف (انظر تقرير اللجنة الفرعية للاعتماد في آذار/مارس ٢٠٠٩)	٢٠٠١ - ألف (ت) ٢٠٠٢ جرى استعراضه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ سيجري استعراضه في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
النرويج: مركز حقوق الإنسان	ألف	٢٠٠٣ - ألف (ت) ٢٠٠٤ - ألف (ت) ٢٠٠٥ - ألف (ت) نيسان/أبريل ٢٠٠٦
أيرلندا الشمالية (المملكة المتحدة): لجنة حقوق الإنسان في أيرلندا الشمالية	ألف	٢٠٠١ - باء نيسان/أبريل ٢٠٠٦ - باء تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
بولندا: مفوض حماية الحقوق المدنية	ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
البرتغال: أمين العدالة	ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
الاتحاد الروسي: مفوض حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي	ألف	٢٠٠٠ - باء ٢٠٠١ - باء تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
اسكتلندا: اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان	ألف	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩: أُرجئ إلى آذار/مارس ٢٠١٠ آذار/مارس ٢٠١٠ آذار/مارس ٢٠١٠
صربيا: حامي المواطنين في جمهورية صربيا	ألف	٢٠٠٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
إسبانيا: محامي الشعب	ألف	٢٠٠٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
أوكرانيا: مفوض البرلمان الأوكراني لحقوق الإنسان	ألف	٢٠٠٨ - باء آذار/مارس ٢٠٠٩ - ألف

المؤسسة الوطنية	المركز	سنة الاستعراض
مؤسسات المركز بآء*		
آسيا والمحيط الهادئ		
سري لانكا: لجنة حقوق الإنسان بآء		٢٠٠٠
في سري لانكا		وضع المركز ألف قيد الاستعراض في آذار/مارس ٢٠٠٧
		تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
		جرى استعراضه في آذار/مارس ٢٠٠٩
ملديف: لجنة حقوق الإنسان بآء		نيسان/أبريل ٢٠٠٨
		آذار/مارس ٢٠١٠
أفريقيا		
الجزائر: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بآء		٢٠٠٠ - ألف (ت)
		٢٠٠٢ - ألف (ت)
		٢٠٠٣ - ألف
		وضعت قيد الاستعراض - نيسان/أبريل ٢٠٠٨
		٢٠٠٩ - بآء
		آذار/مارس ٢٠١٠ : أرجئ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
بوركينافاسو: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بآء		٢٠٠٢ - ألف (ت)
		٢٠٠٣ - ألف (ت)
		٢٠٠٥ (بآء)
		نيسان/أبريل ٢٠٠٦، آذار/مارس ٢٠٠٧
تشاد: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بآء		٢٠٠٠ - ألف (ت)
		٢٠٠١ - ألف (ت)
		٢٠٠٣ - ألف (ت)
		تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ - (بآء)
		تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
موريتانيا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بآء		

* تشير السنوات السابقة في العمود الثالث إلى نفس المركز الذي تشير إليه آخر سنة ما لم يحدد غير ذلك.

المؤسسة الوطنية	المركز	سنة الاستعراض
نيجيريا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيجيريا	باء	١٩٩٩ - ألف (ت) ٢٠٠٠ - ألف
		تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (استعراض خاص) وضع قيد الاستعراض في آذار/مارس ٢٠٠٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
تونس: اللجنة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية	باء	٢٠٠٩
أوروبا		
النمسا: مجلس أمين المظالم في النمسا	باء	٢٠٠٠
بلجيكا: مركز تكافؤ الفرص ومناهضة العنصرية	باء	١٩٩٩ آذار/مارس ٢٠١٠
جمهورية مولدوفا: مركز حقوق الإنسان	باء	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
هولندا: لجنة المساواة في المعاملة في هولندا	باء	١٩٩٩ - باء ٢٠٠٤ آذار/مارس ٢٠١٠
سلوفاكيا: المركز الوطني لحقوق الإنسان	باء	٢٠٠٢ - جيم تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
سلوفينيا: أمين مظالم حقوق الإنسان في جمهورية سلوفينيا	باء	٢٠٠٠ آذار/مارس ٢٠١٠
مؤسسات المركز جيم*		
أفريقيا		
بنن: لجنة حقوق الإنسان في بنن	جيم	٢٠٠٢
مدغشقر: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مدغشقر	جيم	٢٠٠٠ - ألف (ت) ٢٠٠٢ - ألف (ت) ٢٠٠٣ - ألف (ت)
		نيسان/أبريل ٢٠٠٦ - سحب المركز في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

* تشير السنوات السابقة في العمود الثالث إلى نفس المركز الذي تشير إليه آخر سنة ما لم يحدد غير ذلك.

المؤسسة الوطنية	المركز	سنة الاستعراض
الأمريكتان		
أنتيغوا وبربودا: مكتب أمين المظالم	جيم	٢٠٠١
بربادوس: مكتب أمين المظالم	جيم	٢٠٠١
بورتوريكو: مكتب النائب العام لمواطني دولة بورتوريكو الحرة المرتبطة	جيم	آذار/مارس ٢٠٠٧
آسيا والمحيط الهادئ		
هونغ كونغ: لجنة تكافؤ الفرص في هونغ كونغ	جيم	٢٠٠٠
جمهورية إيران الإسلامية: اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان	جيم	٢٠٠٠
أوروبا		
رومانيا: معهد حقوق الإنسان في رومانيا	جيم	آذار/مارس ٢٠٠٧
سويسرا: اللجنة الاتحادية لقضايا المرأة	جيم	آذار/مارس ٢٠٠٩
سويسرا: اللجنة الاتحادية لمناهضة العنصرية	جيم	١٩٩٨ - بء آذار/مارس ٢٠١٠
المؤسسات التي علّقت أفريقيا		
النيجر: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية	شطب ملاحظة: تم حلّ اللجنة في شباط/فبراير ٢٠١٠	آذار/مارس ٢٠١٠: شطب اللجنة بسبب حلّها في شباط/فبراير ٢٠١٠
آسيا والمحيط الهادئ		
فيجي: لجنة حقوق الإنسان في فيجي	علّقت	٢٠٠٠
ملاحظة: استقلت فيجي من لجنة التنسيق الدولية في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	علّق الاعتماد في آذار/مارس ٢٠٠٧ لإجراء استعراض في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	استقلت اللجنة من لجنة التنسيق الدولية في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧